الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي في مصر

" التحديات والفرص "

LEGAL GOVERNANCE OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE IN EGYPT "CHALLENGES AND OPPORTUNITIES"

د. هاله محمد امام محمد طاهر
أستاذ القانون الجنائي المساعد
قسم الأنظمة – كلية إدارة الاعمال – جامعة نجران

Dr. Hala Mohamed Imam Mohamed
Assistant Professor of Criminal Law
Najran University, Department of Law,
College of Business Administration
drhalaemam@gmail.com –
hmemam@nu.edu.sa

أرقام التواصل
٠٠٩٦٦٥٦٢٨٦٠٢٢٨-٠٠٩٦٦٥٤٣٧٥٧٧٤٥
السعودية
٠٠٢١٥٥٩٣٣١٧٠٠ مصر

الملخص:

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجالات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المتنوعة في مختلف قطاعات الحياة، ولقد أدى هذا التقدم التكنولوجي إلى طرح العديد من التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام مثل هذه التقنيات، فأن تأثير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يمتد إلى العديد من قطاعات ومجالات الحياة، مثل العمل والصحة. وساهمت التقنيات الذكية في تسهيل عملية التعليم وتمكين وصول المعرفة لشرائح مختلفة من المجتمع، وخاصة خلال فترة الأزمة الصحية التي كانت تستدعي اللجوء إلى تلك التقنيات لتجاوزها. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات والقضايا التي يجب مراعاتها عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن أن تؤثر سلبًا حيث يشكل استخدام الذكاء الاصطناعي تهديدًا للحقوق فيمكن أن يؤدي تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى انتهاك حقوق الخصوصية الفردية، أو حتى تعزيزها بشكل منظم، حيث يمكن أن تعمل هذه التقنيات كوسيلة لضمان وحماية الحقوق الأساسية والحريات الشخصية والسياسية. فنجد أننا نتحدث هنا عن أداة ذات طبيعة مزدوجة، قادرة على أن تكون فعالة ومفيدة في العديد من الجوانب، وفي الوقت نفسه قد تشكل تهديدًا على الحقوق والحريات .

فلابد أن تضع مصر إطار تنظيمي ملائم لتوجيه عملية التطور السريع لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع قواعد حقوق الإنسان ويحقق أهداف التنمية الشاملة. وبالفعل وقد بدأت العديد من الجهات الحكومية باتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد ويتناول هذا البحث موضوع الإطار القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي في مصر، من خلال تسليط الضوء على التشريعات واللوائح الحالية، والجهات المسؤولة عن الإشراف والرقابة، كما يتناول بعض التحديات والآفاق المستقبلية في هذا المجال والمقترحات الخاصة بالإطار التشريعي.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي – الحكومة – العدالة – التحديات – الفرص.

Abstract:

In recent years, there has been a noticeable development in the field of artificial intelligence (AI) and its diverse applications in various sectors of life. This technological advancement has posed numerous legal and ethical challenges associated with the use of such technologies. The impact of AI techniques extends to many sectors and domains of life, such as work and healthcare. Smart technologies have facilitated the process of education and enabled knowledge access for different segments of society, especially during the health crisis, where resorting to these technologies became necessary. However, there are several challenges and issues that need to be considered when dealing with artificial intelligence.

The use of AI can have negative implications as it can pose a threat to rights. AI technologies can potentially violate individual privacy rights or even systematically enhance them. These technologies can serve as a means to ensure and protect fundamental rights, personal freedoms, and political liberties. Therefore, we find ourselves discussing a tool with a dual nature, capable of being effective and beneficial in many aspects while simultaneously posing a threat to rights and freedoms.

Egypt must establish a suitable regulatory framework to guide the rapid development of AI applications in accordance with human rights principles and achieve comprehensive development goals. Indeed, several government entities have already taken practical steps in this regard. This research addresses the legal and regulatory framework of artificial intelligence in Egypt by shedding

light on current legislation and regulations, the responsible supervisory authorities, as well as addressing some challenges, future prospects, and proposed legislative frameworks.

Note: The translation provided is a general translation of the text. Some nuances and specific terminology may be lost in the translation.

Keywords: Artificial Intelligence (AI) – Government – Justice – Challenges – Opportunities.

مقدمة:

على مدى العقود الأخيرة، شهد العالم تطورًا هائلاً في مجال الذكاء الاصطناعي، والذي يشمل القدرة على تعلم وحل المشكلات واتخاذ القرارات بشكل ذاتي. وبما أن الذكاء الاصطناعي يتمتع بإمكانات هائلة ويمكن أن يؤدي إلى تغييرات جذرية في مختلف المجالات، فإن الحاجة إلى وضع إطار قانوني لتنظيم استخدامه وتحقيق فوائده بشكل مستدام أصبحت ضرورية.

تأخذ مصر خطوات مهمة في مجال الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي، حيث تسعى إلى تطوير إطار تشريعي ينظم استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في القطاعين العام والخاص. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والأمان والخصوصية في استخدام الذكاء الاصطناعي، وضمان تحقيق الفوائد المحتملة دون إلحاق الضرر بالمجتمع والفرد.

يعتبر من أولي خطوات حوكمة الذكاء الاصطناعي في مصر اصدار عدة قوانين ولوائح تهدف إلى تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وحماية المواطنين من أي استغلال أو استخدام غير أخلاقي للتكنولوجيا. تتنوع هذه القوانين واللوائح في مجالات مختلفة مثل الخصوصية والأمن والتجارة والصحة.

واحدة من الجوانب المهمة في الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي في مصر هي حماية البيانات الشخصية والخصوصية، لذلك فقد صدر قانون حماية البيانات الشخصية في عام ٢٠٢٠، والذي ينظم جمع ومعالجة ونقل وتخزين البيانات الشخصية. يهدف هذا القانون إلى ضمان أن يتم استخدام البيانات الشخصية بطرق قانونية ومشروعة وأن يتم حماية خصوصية المواطنين.

حتى الآن لا توجد قوانين متخصصة بشكل دقيق لتنظيم الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر في مصر. ولكن هناك بعض القوانين الحالية التي يمكن أن تطبق على بعض جوانب الذكاء الاصطناعي منها قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠(ينظم جمع واستخدام وتخزين البيانات الشخصية للأفراد) ، وقانون حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢(يوفر الحماية القانونية للابتكارات والخوارزميات)، وقانون التجارة الإلكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤(ينظم بعض المعاملات التجارية عبر الإنترنت التي قد تستخدم الذكاء الاصطناعي) ، قانون تنظيم استخدامات الطيران بدون طيار يتضمن بعض الأحكام حول استخدام الطيران الآلي. القوانين ذات الصلة

بالمسؤولية المدنية والجنائية ، التي قد تأخذ بعين الاعتبار أخطاء الأنظمة ذات الذكاء الاصطناعي ، ولكن ومازالت هناك حاجة لإصدار قوانين متخصصة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أكثر شمولاً في مجالات مثل الرعاية الصحية والنقل والتعليم.

أهمية البحث:

يعتبر وجود إطار قانوني وتنظيمي للتحكم في استخدام الذكاء الاصطناعي في مصر أمرًا ذا أهمية قصوى لعدة أسباب منها :

– حماية حقوق وخصوصية الأفراد من الاستخدامات الرقابية والمراقبة غير المشروعة للبيانات.

– التأكد من سلامة وأمان التطبيقات والأنظمة ذات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية مثل الصحة والنقل.

– ضمان جودة الخدمات والقرارات التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي.

– حماية الملكية الفكرية لصانعي ومطوري التقنيات والخوارزميات.

– توجيه عملية الابتكار والاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي وفقًا للخطط التنموية الوطنية.

– مواجهة التحديات القانونية والأخلاقية الجديدة الناتجة عن تطبيقات مثل الروبوتات والسيارات الذكية.

– بناء الثقة بين المتعاملين مع الأنظمة الذكية من خلال القوانين واللوائح الواضحة والشفافة.

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح نهج قانوني لحوكمة الذكاء الاصطناعي وتنظيم تطويره في جمهورية مصر العربية ، ومن ثم الوقوف على مجموعة من الفرص والتحديات التي تخلقها تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، وتهدف الدراسة كذلك الى الاطلاع على أهم مواثيق القانون الدولي المعنية بهذا الموضوع والممارسات والتوجهات الدولية والإقليمية المعنية بتنظيم عمل هذه التقنيات، وذلك بهدف التوصل الى رؤية لحوكمة الذكاء الاصطناعي وتنظيم عمله وتطويره بجهورية مصر العربية .

الدراسات السابقة :

بالبحث في الدراسات السابقة، نجد أنه تم التركيز بشكل رئيسي على الجانب التقني للذكاء الاصطناعي في الدراسات الإنسانية العربية. ومع ذلك، كانت الدراسات المتعلقة

بالتنظيم القانوني لتطوير الذكاء الاصطناعي محدودة جدا بشكل عام. على الرغم من زيادة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، إلا أن النقاشات الأكاديمية القانونية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي لا تزال قليلة جدا. وبالتالي، نجد أن بعض القانونيين قد قاموا بتحليل الذكاء الاصطناعي من منظور وطني، محدودين بالتشريعات المحلية المنظمة لتطوير وتطبيق تلك التقنيات ، و لعل السبب في قله تلك الدراسات التطور السريع في هذا المجال الذي لا يستطيع الباحثون مواكبته ، فكل يوم تظهر لنا تقنيات جديده للذكاء الاصطناعي و تشكل تهديدات قانونية لا حصر لها .

ولعل من الدراسات التي تناولت حوكمة الذكاء الاصطناعي ما يلي :

- دراسة بعنوان **(حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان)**[١]، و التي هدفت الئ تحليل حوكمة الذكاء الاصطناعي من منظور حقوق الإنسان. بدأت الدراسة بتحديد العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان من خلال تقييم الفرص والمخاطر التي يشكلها الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، وبيان مدى كفاية قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان لحماية الأفراد من هذه المخاطر. بالإضافة الى ذلك هدفت الدراسة إلى تقديم منهج لتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي وحوكمة تطويره بما يتلاءم مع احترام حقوق الإنسان ، و توصلت الدراسة الي ضرورة إشراك ليس فقط الحكومات والمنظمات الدولية في صياغة هذه المبادئ التوجيهية وأكدت أنه يجب أيضاً تشكيل لجان فنية وتنظيمه من علماء وخبراء مستقلين ومن الأوساط الأكاديمية ومن المؤسسات الخاصة المختصة بخصوصية البيانات ورجال أعمال يمثلون الشركات المهتمة في مجال الذكاء الاصطناعي في كافة استخداماته ومجالاته.
- دراسة بعنوان **(الإطار القانوني لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في كلا من مصر والأردن والسعودية)**[٢]، و التي أكدت أن الجرائم الإلكترونية في

---

[١] Hilal, G. M., Chabaan, Y. M., & Njehi, A. M. (2022). حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان, *Dirasat: Shari'a and Law Sciences, 49*(4). 126-138.

[٢] مكرم عواد, س. (٢٠٢٢). الإطار القانوني لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في كلا من مصر والأردن والسعودية *Journal of Intellectual Property and Innovation Management, 5*(1), 112-127.

مقدمة الآثار السلبية الناجمة عن التطور التكنولوجي والثورة الصناعية الرابعة الذكاء الاصطناعي، وتنمو الجريمة الإلكترونية يوما بعد يوم، يتسع نطاقها، كما تتضاعف تبعاتها السلبية على المجتمع، الأمر الذي دفع الضرورة تشريع عقوبة رادعة لمثل هذه الجرائم المعلوماتية في كلا من الأردن ومصر والمملكة السعودية ، وأن نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية المطبق بالمملكة العربية السعودية يحقق العدالة ويحفظ حقوق الجميع أكثر من مصر والاردن، خاصة في ظل عصر الثورة التكنولوجية ورغم الإيجابيات التي تسبب فيها التقدم والتطور بما يخيم على مختلف المجالات، إلا أنها من ناحية أخرى خلفت العديد من السلبيات. فقد أدى سوء استخدام التكنولوجيا الإلكترونية المتطورة إلى إدرار الكثير من الأزمات وفرض المزيد من التحديات على عاتق الجهات المختصة. و أوصت الدراسة بأنه على المسؤولين السعي لتعديل كلا من النظام والمواد المصرية والأردنية المعاقبة وردع جرائم الذكاء الاصطناعي والانترنت لتكون بنفس غرامات وعقوبات القانون السعودي الارهاب المجرمين و اقترحت عمل مثل الأبحاث في الدراسات والاطروحات التي تعالج تشريعات وسبل الدول المنع ممارسات الذكاء الاصطناعي الاجرامي.

أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة فيما يلي :-

ما هي التشريعات الحالية بمصر الخاصة بالذكاء الاصطناعي؟

هل التشريعات الحالية بمصر كافية لوضع أطار قانوني للذكاء الاصطناعي ؟

ما هو أهم المقترحات لحوكمة الذكاء الاصطناعي بمصر؟

ما هي الفرص و التحديات التي تواجهه حوكمة الذكاء الاصطناعي بمصر ؟

المنهجية:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي التاريخي المقارن لوصف الوقائع وتحليلها بعرض وصفي لاهم الدراسات والأبحاث السابقة في هذا المجال من مصادر محلية وعالمية ، الإشارة الي أهم التشريعات واللوائح ذات الصلة سواء في مصر أو دول متقدمة للاستفادة من تجارب الدول الأخرى بهذا المجال ،وتحليل وتقييم الإطار التشريعي والتنظيمي الحالي في ضوء أفضل الممارسات و وضع تصور مقترح لإطار قانوني متكامل يتناول جوانب مختلفة.

خطة البحث :

المبحث الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وتطوره وأهميته واستخداماته.

المطلب الأول : تعريف الذكاء الاصطناعي وتطوره .

المطلب الثاني: أهمية الذكاء الاصطناعي واستخداماته.

المبحث الثاني: حوكمة الذكاء الاصطناعي بمصر .

المطلب الأول: حوكمة الذكاء الاصطناعي بمصر مقارنه بتجارب الدول الأخرى .

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية للاطار التشريعي للذكاء الاصطناعي بمصر .

المبحث الأول
تعريف الذكاء الاصطناعي وتطوره وأهميته واستخداماته

تمهيد وتقسيم:

الذكاء الاصطناعي يعتبر شكلاً من أشكال التكنولوجيا التي لطالما سعت البشرية إلى تحقيقها. ومنذ قرون طويلة، كان لدى البشر تصورات وتخيلات حول تطوير آليات قادرة على التحليل واتخاذ قرارات بشكل ذاتي. وفي القرن الحادي والعشرين، تحققت بعض هذه التصورات وتحوّلت إلى واقع، حيث تم تطوير تقنيات تستطيع أداء مهام بشكل ذاتي، ولكنها لا تزال في مراحلها الأولى مثل أي تطور في المجتمع البشري، تحمل هذه التقنيات الإيجابيات والسلبيات. وتوفر تقنيات الذكاء الاصطناعي فرصًا جديدة للبشر بتحسين حياتهم وتمكينهم من العيش بكرامة والاحتفاظ بحقوقهم الأساسية. ومع ذلك، في مرحلتها الناشئة، يمكن أن تشكل تقنيات الذكاء الاصطناعي تحديات ومخاطر على حقوق الأفراد وحرياتهم العامة.

لذا يقتضي البحث أن يتناول هذا المبحث من خلال مطلبين استعرض في الأول تعريف الذكاء الاصطناعي وتطوره، و الثاني أهمية الذكاء الاصطناعي و استخداماته و ذلك علي النحو التالي.

المطلب الأول
الذكاء الاصطناعي تعريفه وتطوره

تعددت تعريفات للذكاء الاصطناعي تبعا للتخصص الذي تطورت فيه، فالذكاء الاصطناعي مستمد من مجالات أخرى غير علوم الكمبيوتر؛ كعلم النفس، وعلم الأعصاب، والعلوم المعرفية، والفلسفة، واللغويات، والاحتمالية، والمنطق، و غيرها من المجالات.

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي:

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه (أحد أفرع علوم الكمبيوتر المعنية بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر، فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري، تتعلم مثلما نتعلم، وتقرر كما تقرر وتتصرف كما نتصرف) .[١]

[١] د. محمد عبد الظاهر: صحافة الذكاء الاصطناعي الثورة الصناعية الرابعة وإعادة هيكلة الإعلام، دار بدائل للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨م، ص ٩٩

ويعرف الذكاء الاصطناعي ايضا بأنه (هو علم يبحث أولاً في تعريف الذكاء الإنساني وتحديد أبعاده ومن ثم محاكاة بعض خواصه وهنا يجب توضيح أن هذا العلم يهدف إلى مقارنة العقل البشرى الذى خلقه الله جلت قدرته وعظمته بالألة التي هي من صنع المخلوق بل يهدف هذا العلم الجديد إلى فهم العمليات الذهنية إلى ما يوازيها من عمليات محاسبية تزيد من قدرة الحاسب على حل المشاكل المعقدة) [١].

قد حيث ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي أوائل الخمسينيات بالقرن التاسع عشر. إذ عمد جمهور العلماء بصفة عامة، وعلماء الرياضيات والفلسفة بشكل خاص إلى استكشاف الاحتمالات التي قد تتغذى عليها الآلة، حتى تصل لحالة من التشابه الكبير مع أداء العقل البشري، واستمر تناقل هذه المعرفة طوال العصور التي تخللت الثورات الصناعية الأولى والثانية والثالثة، وبلغت قمتها عند ظهور الثورة الصناعية الرابعة عام ٢٠١١م[٢].

ثانيا: تطور الذكاء الاصطناعي:

تطور ظهور الذكاء الاصطناعي كان متسارعًا خلال العقود الأخيرة، ويعود ذلك إلى تقدم التكنولوجيا والابتكار في مجال الحوسبة. من المهم أن نلاحظ أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد مفهوم نظري، بل أصبح واقعًا يؤثر على حياتنا اليومية.ظهرت الأفكار الأولى حول الذكاء الاصطناعي في النصف الثاني من القرن العشرين، وتعود الكثير من الأبحاث والتطورات المبكرة في هذا المجال إلى العديد من المراكز البحثية والجامعات في الولايات المتحدة وأوروبا. واكتسب مصطلح "الذكاء الاصطناعي" شعبية أكبر في السبعينيات والثمانينيات بفضل التقدم الهائل في قدرات الحوسبة والبرمجة.

ففي عام ١٩٥٥، صاغ جون مكارثي مصطلح "الذكاء الاصطناعي" في كلية دارتموث في نيوهامبشير. كان مكارثي أحد "الآباء المؤسسين" للذكاء الاصطناعي، وكان تعريفه للذكاء الاصطناعي هو الأكثر شيوعًا ، عرف مكارثي الذكاء الاصطناعي على النحو التالي :"الذكاء الاصطناعي هو فرع من علم الحاسوب يهتم بإنشاء أنظمة ذكية، تُعرف أيضًا باسم الذكاء الاصطناعي أو الذكاء الآلي. تُصمم هذه الأنظمة لتكون قادرة على أداء المهام التي تتطلب ذكاءً بشريًا، مثل التعلم والاستنتاج واتخاذ القرار ، كان تعريف

---

١ محمد صلاح ، الذكاء الاصطناعي دار نوبل للنشر والتوزيع ،٢٠١٨ط ، ص ٧

٢ داليا اسامه محمدبن عبد الهادي (٢٠١١)، نظام مقترح لأتمتة بعض العمليات في المكتبات باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، ص ٣٤.

مكارثي للذكاء الاصطناعي طموحًا للغاية، حيث سعى إلى إنشاء أنظمة ذكية يمكنها أداء أي مهمة يمكن أن يؤديها الإنسان. ومع ذلك، فإن تعريفه كان أيضًا واسعًا بما يكفي ليشمل مجموعة واسعة من الأبحاث في مجال الذكاء الاصطناعي ، كان تعريف مكارثي للذكاء الاصطناعي له تأثير واضح على مجال الذكاء الاصطناعي، وهو لا يزال هذا التعريف يستخدم حتى اليوم.[١]

المطلب الثاني

أهمية الذكاء الاصطناعي واستخداماته

مع التطور السريع للذكاء الاصطناعي بالعصر الحالي لا يمكن حصر مجالات للذكاء الاصطناعي لأهميته حيث أقتحم شتي المجالات و أصبح عنصر أساسي في العديد من المهام ، و علية سنتعرض لأبرز موطن الأهمية للذكاء الاصطناعي دون الدخول في المجالات المختلفة التي يخدمها الذكاء الاصطناعي .

أولا :أهمية الذكاء الاصطناعي :

الذكاء الاصطناعي أصبح أساسياً في جميع دوائر حياتنا تقريبًا، أصبحت شائعة جدًا في حياتنا اليومية لدرجة أننا اعتدنا عليها كثيرًا مثل معدات البحث عن المعلومات على الأجهزة الذكية كسيري (Siri) وأليكسا (Alexa) وغيرها، فالذكاء الاصطناعي يسهم بمنح البشر فرص جديدة لتحسين حياة الأفراد وتمكينهم من التمتع بمعايير أفضل لحياة كريمة.

---

1 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/6/6/%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a-%d8%ad%d9%8a%d9%86%d9%85%d8%a7-%d8%aa%d9%81%d9%83%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a2%d9%84%d8%a9#:~:text=%D9%8A%D8%B9%D9%88%D8%AF%20%D8%B7%D8%B1%D8%AD%20%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D9%88%D8%A8,%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%91%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D8%A8%D9%85%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%87%D8%A7%20%D8%AF%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.

الذكاء الاصطناعي يعتبر مجال فرعي من علوم الكمبيوتر يتعامل مع إنشاء أنظمة ذكية، أي أنظمة قادرة على أداء المهام التي تتطلب الذكاء البشري. وأدى النمو المستمر و السريع في التكنولوجيا والأجهزة التكنولوجية إلى تطوير الآلات للمساعدة في تسهيل الأنشطة المختلفة[١] ، ويتضمن الذكاء الاصطناعي مجموعة متنوعة من التقنيات، مثل التعلم الآلي، والمعالجة اللغوية الطبيعية، والروبوتات، والرؤية الحاسوبية .

وللذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة لأنه يمكن استخدامه لتحسين حياتنا بعدة طرق كثيرة ، فيمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، والتصنيع، والطاقة، حيث أثار التطور التكنولوجي والتقني للذكاء الاصطناعي العديد من المزايا في جميع المجالات الطبية والصناعية والإدارية المختلفة، ولكنه في الوقت نفسه أصبح يشكل تهديدا للجنس البشري وانتهاكا لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، عندما تم إدخال هذه التكنولوجيا الحديثة في مجال الأسلحة العسكرية، مما أثار العديد من التعقيدات والمخاطر في مجال النزاعات المسلحة[٢].

ثانيا : استخدامات الذكاء الاصطناعي :

الذكاء الاصطناعي (AI) يشير إلى مجموعة من التقنيات والأنظمة التي تهدف إلى إعطاء الحواسيب القدرة على تنفيذ مهام تعتبر تقليديًا مقتصرة على الذكاء البشري. يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجموعة واسعة من المجالات والصناعات، وقد أحدث تغييرات جذرية في طريقة تنظيم الأعمال وتقديم الخدمات. فيما يلي بعض الاستخدامات الرئيسية للذكاء الاصطناعي:

أولا : مجال الرعاية الصحية: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين تشخيص الأمراض، وتطوير علاجات جديدة، ومساعدة المرضى على إدارة صحتهم. ويستخدم الذكاء الاصطناعي في تحسين تشخيص الأمراض وتوفير الرعاية الصحية

---

[١] Al Maksur, I., & Muhajir, M. (2021). MyBotS Prototype on Social Media Discord with NLP. Baghdad Science Journal, 18(1(Suppl.)), 0753. https://doi.org/10.21123/bsj.2021.18.1(suppl.).0753

[٢] إسماعيل, خ. (٢٠٢٢). المسئولية الدولية عن جرائم الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل. Journal of Law and Emerging Technologies, 2(1), 247–294. https://doi.org/10.54873/jolets.v2i1.35

المخصصة. يمكن للأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحليل البيانات الطبية والصور الطبية وتقديم توصيات للأطباء بشأن العلاجات المناسبة.

ثانيا : مجال التعليم: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتخصيص التعليم للطلاب الفرديين، وتوفير أدوات تعليمية جديدة، ومساعدة المعلمين على التدريس بشكل أكثر فعالية.

ثالثا: مجال النقل: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين السلامة المرورية، وتطوير أنظمة النقل الذكية، وتقليل الازدحام المروري.

رابعا :مجال التصنيع: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية، وزيادة الكفاءة، وتقليل الأخطاء.

خامسا : مجال الطاقة: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، وإدارة الشبكة الكهربائية.

سادسا : المجال العسكري : أن الدول المتقدمة بدأت مؤخرا في تطوير وأستخدام التقنيات الحديثة وخوارزميات الذكاء الاصطناعي في عملية صنع الأسلحة العسكرية، مما أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الأسلحة التي تعرف باسم الأسلحة ذاتية التشغيل أو الروبوتات الفتاكة. حيث بدأت المخاوف الدولية حول استخدام مثل هذه الأسلحة (الروبوتات القاتلة) التي يمكن أن تقتل وتدمر وتنفذ العمليات العسكرية بنفسها دون أي توجيه بشري، وعدم قدرتها على التمييز بين المدنيين والجنود، وعدم قدرتها على الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني.[١]

سابعا :التجارة الإلكترونية: وتتمثل أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال التجارة الإلكترونية بأن برمجيات الذكاء الاصطناعي تقوم بتمييز المحتويات وتنظيمها، والبحث فيها، الأمر الذي يمكن المتسوق من اكتشاف المنتجات المرتبطة بالسلعة سواء عن طريق الحجم أو اللون أو الشكل أو العلامة التجارية، وتقوم بتحسن قدرات الذكاء

[١] إسماعيل, خ. (٢٠٢٢). المسئولية الدولية عن جرائم الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل. Journal of Law and Emerging Technologies, 2(1), 247–294. https://doi.org/10.54873/jolets.v2i1.35

الاصطناعي البصرية من خلال الحصول على إشارات مرتبة من الصور المحملة تسهم البرمجيات في مساعدة العميل على الحصول على المنتج المراد بنجاح.[١]

ثامنا :الروبوتات والأتمتة: يستخدم الذكاء الاصطناعي في تطوير الروبوتات والأنظمة المتحكمة ذاتيًا. فمن خلال تعلم الروبوتات والتكنولوجيا المتطورة، يمكن للروبوتات تنفيذ مهام متنوعة مثل التجميع والتعدين والتنظيف والرعاية الصحية والتوصيلات اللوجستية. ويستمر الذكاء الاصطناعي في التطور بسرعة مذهلة ، وقد يكون للذكاء الاصطناعي تأثير كبير على حياتنا في السنوات القادمة بكافة المجالات المختلفة .

المبحث الثاني
حوكمة للذكاء الاصطناعي بمصر

تمهيد و تقسيم :

في أطار التطور السريع للذكاء الاصطناعي فمن الضروري وجود إطار عام لتنظيم عمل تقنية الذكاء الاصطناعي وتطويرها على المستويين الدولي والوطني بما يتوافق مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ،وتشتمل التشريعات الدولية على قواعد عامة يمكن الاستفادة منها لتنظيم عمل تقنية الذكاء الاصطناعي في جميع أشكالها. يجب أن تتمحور رؤية هذا الإطار حول احترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها من أي انتهاك ،ومن أهم المبادئ الأساسية التي يجب تأكيدها في هذا السياق هي ضرورة ضمان التوازن بين تطور التقنية وحماية الإنسان من أي اعتداء . يجب أن يتم تصميم وتطوير التقنية وفقًا لمعايير أخلاقية وشفافة، وأن يتم اعتبار الأفراد وكرامتهم وخصوصيتهم على أنها أمور مهمة ومحورية.

ومن ثم أنتناول هذا المبحث من خلال مطلبين استعرض في الأول حوكمة الذكاء الاصطناعي بمصر مقارنه بتجارب الدول الأخرى، وفي الثاني رؤية مستقبلية للإطار التشريعي للذكاء الاصطناعي بمصر وذلك على النحو التالي.

المطلب الأول

---

[١] الطوخي ، محمد محمد السيد. (٢٠٢١). تقنيات الذكاء الاصطناعي والمخاطر التكنولوجية = AI Techniques and Electronic Risks. الفكر الشرطي, ٣٠(١١٦), ٥٩–١٠٤. https://doi.org/10.12816/0057193 ص٢٠.

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمصر مقارنه بتجارب الدول الأخرى

ينبغي أن يتم وضع آليات للرقابة والمراقبة الفعالة على استخدام التقنية وتطبيقها للحد من وجود أي انتهاكات، بما يضمن عدم تعرض الأفراد للتمييز أو الإساءة أو الانتهاكات الأخرى. يجب أن يكون هناك قوانين وإجراءات ، ومعاقبة أي مخالفات قد تحدث بشكل عام، يتطلب التطور المستمر للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته الحكمة والتعاون المشترك بين الدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني لضمان أن تسهم هذه التقنية في تحسين حياة البشر وتعزيز حقوقهم وحرياتهم، مع منع أي تجاوزات .

حوكمة الذكاء الاصطناعي في ضوء تشريعات القانون الدولي و التشريعات المقارنة :

حوكمة الذكاء الاصطناعي تشير إلى مجموعة الإطارات والمبادئ والسياسات التي تهدف إلى توجيه وتنظيم استخدام التكنولوجيا والتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي. تهدف حوكمة الذكاء الاصطناعي إلى ضمان سلوك مسؤول وأخلاقي للنظم الذكية وتحقيق الفوائد المحتملة للمجتمع. تشمل مفاهيم حوكمة الذكاء الاصطناعي العديد من الجوانب، بما في ذلك الشفافية والمساءلة والخصوصية والأمان والتنظيم والقوانين.

حيث تهدف حوكمة الذكاء الاصطناعي إلى تحقيق التوازن بين التقدم التكنولوجي وحماية المصالح العامة والحقوق الأخلاقية والقانونية. تعتبر حوكمة الذكاء الاصطناعي مجالًا متطورًا ومتغيرًا باستمرار، وتتطلب تعاونًا شاملاً ومستدامًا بين جميع الأطراف المعنية لتطوير المعايير والسياسات المناسبة التي تحافظ على النزاهة والمسؤولية في استخدام التكنولوجيا الذكية.

أهمية حوكمة الذكاء الاصطناعي في المجتمع

عندما افتتحت هيئة الأمم المتحدة مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات كجزء من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ، حذرت الأمم المتحدة عند افتتاحها للمركز من أن تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات قد تزعزع استقرار العالم من خلال الحرب والبطالة، وهذا ما بيناه سابقا حول أهمية التركيز على فكرة الأمن البشري من جانب ضمان السلم الدولي والتنمية البشرية لمنع انتشار الفقر كأهم المخاطر التي من المتوقع أن تتسبب بها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تؤثر بشكل عام على حقوق الإنسان.

فمنذ إنشاء مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات لدى الأمم المتحدة أن عددًا من الدول قامت بتبني سياسات وخطط استراتيجية داخلية لتنظيم تطوير الذكاء الاصطناعي. واستنادًا إلى الجدول الزمني للوثائق الاستراتيجية لحوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي، يمكننا مشاهدة أن بعض الدول، مثل كندا وفنلندا، قامت بتطوير استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي في وقت مبكر بدءًا من عام ٢٠١٧. وقد تبعتهم اليابان وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة عن كثب في عام ٢٠١٨. وبعد ذلك، قامت دول أخرى مثل البرازيل والمجر وبولندا وإسبانيا بتبني استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي[١].

أن الدول اختلفت في كيفية معالجتها لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ونجد أنها تستمد القيود من سياسة قانونية مشتركة. على سبيل المثال، في الدول التي تحترم حقوق الإنسان، سيكون من المنطقي أن يقيد المشرع بشكل كبير تدخل تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحياة الشخصية للمواطنين، ويعاقب الانتهاكات المسؤولين عنها جنائيًا بصرامة. أما في دول أخرى، قد تركز الجهود على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي قد تلحق الضرر بالأفراد أو المجتمع أو الحكومة. قضايا تتعلق بالقدرات الفكرية لأنظمة الذكاء الاصطناعي قد تتجاوز حدود الأخلاق الحديثة. على سبيل المثال، تعلن الصين أنها ستستخدم برامج متطورة للتنبؤ بالجريمة والاضطرابات الاجتماعية قبل حدوثها.[٢]

و الجدير بالذكر آليات الولايات المتحدة الامريكية لحوكمة الذكاء الاصطناعي ، حيث وقع الرئيس الأمريكي الأمر التنفيذي رقم ١٣٨٥٩ في ١١ فبراير ٢٠١٩، الذي يهدف إلى الحفاظ على القيادة الأمريكية في مجال الذكاء الاصطناعي وتعزيز وحماية تكنولوجيا وابتكارات تقنيات الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة ، حيث تناول

---

[١] Galindo, L., Perset K., and Sheeka F. (2021). An Overview of National AI Strategies and Policies. *Going Digital Toolkit Note*, No. 14. p9. https://goingdigital.oecd.org/data/toolkitnotes/No14_ToolkitNote_AIStrategies.pdf.

[٢] Op. Cit. p. 344. (1) https://www.independent.co.uk/news/world/asia/china-ai- crimesbefore- happen-artificial-intelligence-security-plans-beijing-mengjianzhu-a7962496.html.

القسم الأول أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحفاظ على الأمن الاقتصادي والوطني. وفي القسم الثاني، تمت مناقشة الأهداف الاستراتيجية التي تعزز التقدم في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتشمل تشجيع الاستثمار المستدام في البحث والتطوير في هذا المجال بالتعاون مع المؤسسات الصناعية والأكاديمية والشركاء الدوليين وغيرهم من الكيانات غير الصناعية. كما يتضمن الأمر تعزيز الوصول إلى البيانات الفيدرالية والنماذج والحوسبة بجودة عالية، وتقليل الحواجز التي تعيق استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز التطبيقات المبتكرة، مع الحرص على حماية التكنولوجيا الأمريكية والأمن الاقتصادي والوطني، وكذلك الحفاظ على الحريات المدنية والخصوصية والقيم.[١]

و الجدير بالذكر تجربة المملكة العربية السعودية في حوكمة الذكاء الاصطناعي ، حيث صدر قرار رسمي صادر عن مجلس الوزراء السعودي في عام ١٤٣٦هـ، بإصدار نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية بهدف الحد من الجرائم المتزايدة ومكافحتها، خاصة تلك التي تحدث عبر الإنترنت والشبكات المعلوماتية، وتوفير الحماية اللازمة للأفراد والمنظمات في المجتمع. وفي إطار هذا النظام، تم تحديد عقوبات متنوعة تتناسب مع خطورة كل جريمة والأذى الذي تسببه. يُعاقب مرتكب جرائم التشهير والاختراق والوصول غير المشروع بالسجن لمدة تصل إلى سنة واحدة، بالإضافة إلى دفع غرامة مالية لا تتجاوز ٥٠٠ ألف ريال سعودي. أما الأشخاص الذين يرتكبون جرائم القرصنة والتلاعب بالبيانات الشخصية للمستخدمين، فسيتم معاقبتهم بالسجن لمدة تصل إلى أربع سنوات ودفع غرامة مالية تصل إلى ٣٠٠ مليون ريال سعودي.[٢]

فتنمو الجريمة الإلكترونية يوما بعد يوم، وتتفشى ويتسع نطاقها، كما تتضاعف تبعاتها السلبية على المجتمع. الأمر الذي دفع الضرورة تشريع عقوبة رادعة لمثل هذه الجرائم المعلوماتية ، لذلك لابد أن يتدخل المشرعون بوضع عقوبات رادعه خاصه ما يخص تقنيات الذكاء الاصطناعي .

---

[١] فتحى ابراهيم, م & ,.محمد. (٢٠٢٢). التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي .*مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (المنصورة)*.1131-1017 ,(4)*12* ,

[٢] نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية لعام ١٤٣٦هـ.

في الإمارات العربية المتحدة، تُعد قوانين وسياسات الذكاء الاصطناعي جزءًا من استراتيجية وطنية شاملة. هذه الاستراتيجية تركز على استثمار تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي بكفاءة عالية وتحفيز الاستثمارات في هذا المجال، مع التركيز على قطاعات حيوية مثل النقل، الصحة، الفضاء، الطاقة المتجددة، المياه، التكنولوجيا، التعليم، والبيئة ، تشمل الاستراتيجية خمسة محاور رئيسية، منها بناء فرق العمل في مجال الذكاء الاصطناعي، تنمية قدرات القيادات الحكومية في هذا المجال، توفير الخدمات للجمهور عبر الذكاء الاصطناعي بنسبة ١٠٠٪، وتعزيز القيادة في هذا القطاع ، و يعتبر أحد الجوانب المهمة في سياسات الذكاء الاصطناعي بالإمارات هو "رخصة الذكاء الاصطناعي والبرمجة"، التي تهدف إلى تعزيز الاستثمارات واستقطاب الشركات المتخصصة في هذا المجال. الشركات الحاصلة على هذه الرخصة ستتمكن من العمل ضمن بيئة محفزة والحصول على فرص للإقامة الذهبية لموظفيها.[١]

كما تضمن الاستراتيجية توفير تعليم وتدريب متقدم في مجال الذكاء الاصطناعي، وتشجيع الابتكار والبحث في هذا القطاع. تشمل الخطط زيادة عدد طلاب العلوم والتكنولوجيا في الجامعات، وتقديم دورات متخصصة في الذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع مؤسسات تعليمية بارزة مثل جامعة أكسفورد ، يُشدد المسؤولون الإماراتيون على أهمية الحوكمة والتنظيم الفعال للذكاء الاصطناعي لضمان استخدامه بطريقة مسؤولة وفعالة، ويعتبرون هذا ضروريًا لتحقيق النجاح في مجال الأعمال والتكنولوجيا.[٢]

توصيات تقرير منظمة العفو الدولية 2018[٣]:

1. تحتاج الحكومات إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي من خلال توسيع صلاحيات الوكالات الخاصة بقطاعات محددة للإشراف على هذه التقنيات وتدقيقها ومراقبتها حسب المجال.

[١] الذكاء الاصطناعي في سياسات الحكومة | البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة (u.ae)

[٢] تسليط الضوء على حوكمة الذكاء الاصطناعي ولوائحه في الإمارات في جيتكس جلوبال ٢٠٢٣ | البوابة العربية للأخبار التقنية(aitnews.com)

[٣] Whittaker, M., Crawford, K., Dobbe, R., Fried, G., Kaziunas, E., Mathur, V., ... & Schwartz, O. (2018). *AI now report 2018* (pp. 1-62). New York: AI Now Institute at New York University.

2. يحتاج التعرف على الوجه والتعرف على المشاعر إلى تنظيم صارم لحماية المصلحة العامة.
3. تحتاج صناعة الذكاء الاصطناعي بشكل عاجل إلى أساليب جديدة للحوكمة . وكما يوضح هذا التقرير، فإن هياكل الإدارة الداخلية في معظم شركات التكنولوجيا تفشل في ضمان المساءلة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.
4. وينبغي لشركات الذكاء الاصطناعي أن تتنازل عن السرية التجارية والمطالبات القانونية الأخرى التي تقف في طريق المساءلة في القطاع العام.
5. يجب على شركات التكنولوجيا توفير الحماية للمستنكفين ضميريًا، وتنظيم الموظفين، والمبلغين عن المخالفات الأخلاقية.
6. يجب على وكالات حماية المستهلك تطبيق قوانين "الحقيقة في الإعلان "على منتجات وخدمات الذكاء الاصطناعي.
7. ويتعين على شركات التكنولوجيا أن تذهب إلى ما هو أبعد من "النموذج المتوقع "وأن تلتزم بمعالجة ممارسات الاستبعاد والتمييز في أماكن عملها.
8. تتطلب العدالة والمساءلة والشفافية في الذكاء الاصطناعي حسابًا تفصيليًا لـ "سلسلة التوريد الكاملة"".
9. هناك حاجة إلى مزيد من التمويل والدعم للتقاضي وتنظيم العمل والمشاركة المجتمعية في قضايا مساءلة الذكاء الاصطناعي. .
10. يجب أن تتوسع برامج الذكاء الاصطناعي في الجامعات إلى ما هو أبعد من تخصصات علوم الكمبيوتر والهندسة.

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمصر :

بالنسبة لقوانين استخدام الذكاء الاصطناعي في مصر، فإنه لا توجد حاليًا قوانين محددة تنظم هذا المجال بشكل كامل .ومع ذلك فإن هناك بعض القوانين واللوائح العامة التي يمكن أن تنطبق على استخدام الذكاء الاصطناعي ، تعتمد هذه القوانين على القوانين العامة الموجودة في مصر والتي تنظم مجال التكنولوجيا والاتصالات والخصوصية وحقوق الملكية الفكرية، فحتى الآن لا توجد قوانين متخصصة لتنظيم الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر في مصر.

وسوف نتناول بالمطلب الثاني لاهم التشريعات الحالية للذكاء الاصطناعي بمصر و العمل علي عرض الرؤي المستقبلية المقترحة لحوكمة الذكاء الاصطناعي بمصر .

المطلب الثاني

رؤية مستقبلية للاطار التشريعي للذكاء الاصطناعي بمصر

خطوات مصر نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي:

هناك بعض القوانين الحالية التي يمكن أن تطبق على بعض جوانب الذكاء الاصطناعي:

– قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠: ينظم جمع واستخدام وتخزين البيانات الشخصية للأفراد.

– قانون حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢: يوفر الحماية القانونية للابتكارات والخوارزميات.

– قانون التجارة الإلكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤: ينظم بعض المعاملات التجارية عبر الإنترنت التي قد تستخدم الذكاء الاصطناعي.

– قانون تنظيم استخدامات الطيران بدون طيار: يتضمن بعض الأحكام حول استخدام الطيران الآلي.

– القوانين ذات الصلة بالمسؤولية المدنية والجنائية: قد تأخذ بعين الاعتبار أخطاء الأنظمة ذات الذكاء الاصطناعي.

والجدير بالذكر أن في مصر صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ بأنشاء المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي والذي يتبع رئاسة مجلس الوزراء ويسمى المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي ، حيث يتكون المجلس من وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعدد من الوزراء الآخرين ورؤساء هيئات معنية بالمجال، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء ذوي خبرة يتم اختيارهم من قبل رئيس المجلس. يعمل المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي على وضع استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي ومراقبة تنفيذها ومتابعتها وتحديثها وفقًا للتطورات العالمية في هذا المجال. يشارك المجلس في وضع آليات مراقبة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بالتعاون مع الوزارات والهيئات المختلفة، ويقوم بمراجعة وتحديث الأولويات الوطنية في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ووضع السياسات والتوصيات المتعلقة بالأطر الفنية والقانونية والاقتصادية لهذه التطبيقات.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون المجلس مع الجهات الإقليمية والدولية ذات الصلة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية أو مؤسسات الأعمال، لتبادل الخبرات والمعرفة واختيار

أفضل تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعزز تقديم خدمات ذكية مستدامة وآمنة. كما يقوم المجلس بمراجعة البروتوكولات الدولية في مجال الذكاء الاصطناعي ووضع خطط وبرامج لتأهيل الكوادر البشرية المختصة في هذا المجال، يتولى المكتب التنفيذي للمجلس مهمة الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وإدارة هيكله التنظيمي وتنسيق العمل مع القطاعات والهيئات ذات الصلة داخلياً وخارجياً. كما يقوم بتنظيم التدريب والندوات والبرامج الأخرى لنشر الوعي الوطني في مجال الذكاء الاصطناعي. ويعتبر أنشاء المجلس خطوة هامه جدا لمصر في مجال تنظيم عمل الذكاء الاصطناعي.

ولا يمكن أغفال دور التنظيم القانوني فهو ضروريًا في العالم الرقمي، حيث تقوم القوانين بوظيفة مجتمعية هامة تتمثل في خدمة الصالح العام وحماية الأقليات. القانون العام يعتبر أداة أساسية للمراقبة والتنظيم، وذلك لأن أجهزة الكمبيوتر تفتقر إلى فهم الأعراف الاجتماعية واللغة. لذا، يجب على المشرعين ملء هذه الفجوات، خاصة في الحالات التي تتعارض فيها التقنيات الحديثة مع المبادئ الدستورية الأساسية. تشدد بعض شركات البرمجيات على أن عدم التزام أنظمة الذكاء الاصطناعي بالضوابط القانونية والأخلاقية سيؤدي إلى نتائج خطيرة وخسائر جسمية.[١]

ومع إصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لعام ٢٠١٨، تم إدخال نص قانوني يشير إلى ضرورة اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لمنع المواقع الإلكترونية التي تشكل خطرًا وتهديدًا على الأمن القومي. المادة رقم (٧) من هذا القانون تتيح القدرة على حجب هذه المواقع بناءً على طلب من النيابة العامة، وتمنح هيئات التحري والضبط، مثل الشرطة، سلطة اتخاذ قرار حجب المواقع في حالات الاستعجال، دون الحاجة إلى استشارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات. وتتضمن الإجراءات القضائية المتبعة تقديم أمر حجب الموقع إلى محكمة مختصة في غضون ٢٤ ساعة.

في الأصل، كانت المادة ٧٦ من قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لعام ٢٠٠٣ تتعامل مع محاكمة المتهمين في قضايا ذات صلة بالتعبير الرقمي وفقًا لقوانين العقوبات

[١]) Roman Dremliuga, Natalia Prisekina, Artificial Intelligence Legal Policy: Limits of Use of Some Kinds of AI, Proceedings of the 2019 8th International Conference on Software and Computer Applications, February 2019,, p. 343

وتنظيم الاتصالات. ومع ذلك، تم توجيه الدولة نحو قيود متزايدة على المحتوى الرقمي، سواءً من خلال تقليل الوصول إلى المحتوى أو حجبه. يشير قانون مكافحة الإرهاب، عن طريق المادة رقم (٢٩)، إلى عقوبة تصل إلى خمس سنوات من السجن المشدد كحد أدنى لأي شخص يستخدم المواقع الإلكترونية في الترويج للأعمال الإرهابية.[١]

ومازالت هناك حاجة أن تصدر الدولة المصرية قوانين متخصصة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أكثر شمولاً في مجالات مثل الرعاية الصحية والنقل والتعليم والطب و التجارة و العمل و كثير من المجالات.

الجهات الرئيسية المسؤولة عن تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في مصر:

هناك العديد من الجهات الحكومية المنوطة بتنظيم أستخدم الذكاء الاصطناعي بمصر ولعل أهمها:

– **مجلس الوزراء:** حيث يضع السياسات والخطط الاستراتيجية لتشجيع استخدام الذكاء الاصطناعي بما يعود بالنفع على الاقتصاد المصري.

– **وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** فهي المنوطة بتنظيم ومراقبة الأنشطة والتطبيقات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

– **هيئة تنظيم الاتصالات:** حيث تصدر اللوائح والقرارات الخاصة بتنظيم البنية التحتية لتكنولوجيات المستقبل بما فيها شبكات G٥ والإنترنت الأشياء.

– **هيئة حماية البيانات الشخصية:** حيث تتولى تنظيم وحماية استخدام البيانات الشخصية من قبل الأنظمة الذكية.

– **الجامعات ومراكز البحوث:** تقوم بدور استشاري وبحثي لوضع الخطط والسياسات الملائمة وفقا لتوجهات التطور العالمية.

والجدير بالذكر أن منظمة العفو الدولية قد وضعت بعض التوصيات الهامة والاسترشادية للدول لتنظيم الذكاء الاصطناعي

ونري أنه يمكن تقسيم قوانين استخدام الذكاء الاصطناعي في مصر إلى فئتين رئيسيتين:

الفئة الأولي : قوانين التكنولوجيا والاتصالات:

[١] مكرم عواد, س. (٢٠٢٢). الإطار القانوني لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في كلا من مصر والأردن والسعودية *Journal of Intellectual Property and Innovation Management*, 5(1), 112-127.

– **قوانين حماية البيانات والخصوصية:** تحمي حقوق المستخدمين وتنظم جمع ومعالجة البيانات الشخصية، مما يتطلب اتباع المبادئ الأخلاقية والقواعد الصارمة لحماية البيانات.

– **قوانين الملكية الفكرية:** تنظم حقوق الملكية الفكرية وحماية الابتكارات والاختراعات، ويمكن أن تشمل براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية.

الفئة الثانية : قوانين الأخلاق والأفكار الأخلاقية:

– **قوانين حقوق الأشخاص:** تنظم استخدام البيانات الشخصية والتعامل مع الأفراد وتحمي حقوقهم وكرامتهم.

– **قوانين العدالة وعدم التمييز:** تحظر التمييز وتضمن المساواة في استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

رؤية مستقبلية لحوكمة الذكاء الاصطناعي بمصر في ضوء تشريعات الدول المقارنة :

لابد أن تعمل الحكومة المصرية على وضع إطار تنظيمي لهذا المجال ، أن يسن تشريعات وقوانين جديدة في أقرب وقت لتنظم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أوسع وأكثر تحديدا علية نقترح رؤية تتمثل في عدة خطوت وهي :

أولا : مقترح تنظيم ترخيص وامتلاك واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مصر.

فإنه من المنطقي أن تقوم الدولة المصرية بتطبيق تراخيص تنظم امتلاك واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، على غرار التراخيص المطبقة على امتلاك واستخدام الأسلحة والمتفجرات. ويؤكد هذا الأمر أن الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية لاستخدام هذه التكنولوجيا الحديثة يعد أساسيًا لاتخاذ القرارات الملائمة، للعمل علي تنظيم الاستخدام الأمثل لتك التقنيات، واخضاعها للرقابة للتأكد من عدم انتهاكها لخصوصية و حقوق الأفراد داخل المجتمع .

و لابد من أن يكون هناك عدة خطوات فرعية منها:

– تنظيم استخدام تقنيات الاتصالات مثل G٥ وإنترنت الأشياء في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

– تخصيص ترددات لاسلكية معينة لاستخدامات بعينها ذات صلة بالذكاء الاصطناعي.

– إصدار شهادات وتراخيص لمقدمي خدمات ومنتجات الذكاء الاصطناعي.

– تنظيم أمن وسرية البيانات عبر شبكات الاتصالات والمعالجة السحابية ووضع عقوبات رادعه علي الانتهاكات.

– تشجيع الاستثمار في مجالات بحوث وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وفق ضوابط محدده مسبقا.

ثانيا: إطار قانوني مقترح لتنظيم الذكاء الاصطناعي في مصر.

لضمان حقوق الخصوصية والأمن وحماية البيانات من الانتهاكات المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لابد من أصدرا العديد من القوانين منها :

– قوانين متعلقة بمسؤولية المستخدمين والمطورين للأنظمة الذكية، والتعويضات في حالة الأخطاء أو الأضرار.

– الإطار التنظيمي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاعات حساسة مثل الرعاية الصحية والنقل والطيران.

– تنظيم جمع وتخزين واستخدام البيانات الشخصية من قبل الأنظمة الذكية وفق ضوابط قانونية صارمه وعقوبات رادعه تضمن حماية البيانات.

–تنظيم قانوني لحماية الملكية الفكرية للخوارزميات والبرامج ذات الذكاء الاصطناعي وضوابط لها.

– إنشاء هيئات تنظيمية مختصة بمراقبة تطور واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مصر معاونه المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي وتحت أشراف مباشر منه .

– سد الثغرات القانونية لبعض التقنيات والتطبيقات مثل السيارات ذاتية القيادة والروبوتات المختلفة خاصه الطبية وتنظيم وضعها القانوني والمسؤولية الجنائية عن أخطائها.

الخاتمة

علي الرغم من الإيجابيات التي تسبب فيها التقدم والتطور المذهل للذكاء الاصطناعي الذي حقق نجاح يستحق الإشادة به في مختلف المجالات، إلا أنها من ناحية أخرى خلفت تلك التقنيات الكثير من السلبيات. فقد أدى سوء استخدام التكنولوجيا الإلكترونية المتطورة إلى إدرار الكثير من الأزمات وفرض المزيد من التحديات على عاتق الدول ، وخاصة الدول التي لم تسن تشريعات تواكب هذا التطور.

ورغم جهود الدولة المصرية في هذا الاطار لكن التطور السريع لتلك التقنيات لا يواكبها تشريعات قانونية قادرة علي وضع أطار تشريعي يحمى الافراد من الاعتداءات ، لذلك يجب علي الحكومة المصرية أتخاذ خطوات سريعة لمواجهه هذا الخطر الذي أصبح يهدد العالم أجمع .

التوصيات:

كما سبق أن أشارنا الي أن حوكمة الذكاء الاصطناعي تشير إلى مجموعة الإطارات والمبادئ والسياسات التي تهدف إلى توجيه وتنظيم استخدام التكنولوجيا والتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، و من أجل العمل علي حوكمة الذكاء الاصطناعي بمصر ، و نقترح مجموعه من التوصيات نأمل العمل علي الأخذ بها ووضعها موضع التنفيذ و هي :-

أولا :وضع تشريعات واضحة: يجب وضع تشريعات دقيقة وواضحة تنظم استخدام وتطبيق الذكاء الاصطناعي في مصر. ينبغي أن تشمل هذه التشريعات تعريفًا واضحًا للذكاء الاصطناعي ونطاق تطبيقه، وتحديد المسؤولية القانونية للأطراف المختلفة.

ثانيا تعزيز حماية البيانات الشخصية: يجب وضع قوانين تحمي خصوصية وأمان البيانات الشخصية التي يتعامل معها النظام الذكي. يجب ضمان الحفاظ على سرية وسلامة البيانات ومنع الوصول غير المصرح به أو الاستخدام غير القانوني لها و تشمل وضع اليات لاكتشاف الاعتداءات و عقوبات مشددة للاعتداء عليها.

ثالثا: شفافية القرارات: ينبغي أن يتم توضيح طرق عمل النظام الذكي وقراراته بشكل شفاف للمستخدمين والأطراف المعنية. يجب أن توضح القوانين كيفية اتخاذ القرارات والمعايير المستخدمة في هذه العملية.

رابعا: المساءلة والمسؤولية: يجب تحديد المسؤولية القانونية للأطراف المتعاملة مع الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك المطورين والمشغلين والمستخدمين. يجب أن يكون

هناك آليات للمساءلة في حالة حدوث أضرار أو انتهاكات ناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.

خامسا: التدقيق والرقابة: ينبغي وضع آليات رقابة وتدقيق فعالة للتأكد من التزام الأطراف المختلفة بالقوانين واللوائح المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. يمكن أن تشمل هذه الآليات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتكوين هيئات رقابة مستقلة، وتعتبر الرقابة الفعالة من أهم اليات الحماية.

سادساً: التوعية والتدريب: لابد من تعزيز التوعية وتوفير التدريب المناسب للأفراد والمختصين المعنيين بمجال الذكاء الاصطناعي في مصر. يجب توفير المعرفة والمهارات اللازمة لفهم التحديات والمخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تعزيز الوعي بالممارسات الأخلاقية والقانونية الصحيحة.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- عبد الظاهر، محمد. (٢٠١٨). صحافة الذكاء الاصطناعي: الثورة الصناعية الرابعة وإعادة هيكلة الإعلام. دار بدائل للنشر والتوزيع.
- عبد الهادى ، داليا اسامه محمدين (٢٠١١). نظام مقترح لأتمتة بعض العمليات في المكتبات باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.
- فتحى إبراهيم، محمد. (٢٠٢٢). التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي .مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (المنصورة), 12(4), 1017-1131.
- مكرم عواد, ساره. (٢٠٢٢). الإطار القانوني لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في كلا من مصر والأردن والسعودية . *Journal of Intellectual Property and Innovation Management*, *5*(1), 112-127.

المراجع الأجنبية :

- Roman Dremliuga, Natalia Prisekina, Artificial Intelligence Legal Policy: Limits of Use of Some Kinds of AI, Proceedings of the 2019 8th International Conference on Software and Computer Applications, February 2019,, p. 343

- Al Maksur, I., & Muhajir, M. (2021). MyBotS Prototype on Social Media Discord with NLP. Baghdad Science Journal, 18(1(Suppl.)), 0753.
- https://doi.org/10.21123/bsj.2021.18.1(suppl.).0753

- Galindo, L., Perset K., and Sheeka F. (2021). An Overview of National AI Strategies and Policies. *Going Digital Toolkit Note*, No. 14. p9.

https://goingdigital.oecd.org/data/toolkitnotes/No14_ToolkitNote_AIStrategies.pdf.

❖ Hilal, G. M. I. ., Chabaan م. م. ي. ., & Njehi م. م. أ. . (2022). The Governance of Artificial Intelligence in Line with the International Human Rights Law. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *49*(4), 126–138. https://doi.org/10.35516/law.v49i4.1173

❖ Whittaker, M., Crawford, K., Dobbe, R., Fried, G., Kaziunas, E., Mathur, V., … & Schwartz, O. (2018). *AI now report 2018* (pp. 1–62). New York: AI Now Institute at New York University.

القوانين والتشريعات:

- نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية لعام ١٤٣٦هـ